أخلاقيات المهنة

المحاضرة الثالثة المنظمة والسلوك المنظمي

م.م. سهير شاكر صديق العبيدي

المنظمة: هي حدة اجتماعية هادفة ، والمنظمات قديمة قدم الإنسان ذاته ، وذلك لأن الفرد لايستطيع العيش بمعزل عن غيره ويشكل انتماؤه للمنظمة ضرورة انسانية تنبثق عن طبيعة السلوك الاجتماعي للإنسان ، حيث تعمل على ديمومة وجود الفرد في الجماعة ، وتُعد ظاهرة انتاشر المنظمات الرسمية وغير الرسمية إحدى أهم سمات الحياة الانسانية المعاصرة.

وتصاحب المنظمة الفرد طيلة حياته ، فهو يعيش في عدد متزايد منها ، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة ، فرعية أم رئيسية ، وفي مختلف أوجه حياته ، وفي كل قطاعات المجتمع والاقتصاد الوطني على حد سواء ، فالأسرة، والمدرسة ، والجامعة ، والدوائر الحكومية ، ومنشأة الأعمال ، والمستشفى ، والنادي كلها منظمات يعيش فيها الفرد ويتفاعل من خلالها مع الجماعات.

غير أن دراسة المنظمة ، بانتهاج الطريقة العلمية في البحث، تأخرت كثيراً في الظهور والتبلور، إذ برزت بداياتها الأولية في مطلع القرن العشرين واكتسبت توجهاً جاداً ومنتظماً بعد الحرب العالمية الثانية، فهي ، إذن علم ناشئ وجديد، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تأخر ارتقاء المنظمة إلى نظرية علمية معترف بها، النظرة غير المشجعة لمنشأة الاعمال وللأفراد العاملين فيها ، واهتمام النظرية الاقتصادية بالاقتصاد السياسي أكثر من اقتصاديات المنشأة ، واهتمام العلوم السياسية بدراسة السياسة على مستوى قيادة الدولة والمنظمات الدولية فقط، وضعف الجسور بين علمي النفس والاجتماع، من جهة والمنظمة من جهة أخرى، هذا الى جانب عدم تشجيع المدراء في مختلف المنظمات التوجه لدراسة نشاطات المنظمة وعملياتها ، وعلاقاتها الانسانية بشكل علمي.

غير أن بالمقابل أخذ الاهتمام بنظرية المنظمة Organization Theory يتزايد، خاصة بعد الكساد الكبير الذي شهدته الاقتصاديات الغربية في بداية الثلاثينيات، حيث ظهر قصور واضح في ادارة المنظمات كان من بين أسبابه الرئيسة عدم دراسة وفهم طبيعة العنصر الانساني ، وقد دفعت الحرب العالمية الثانية ذاتها نحو التعمق في دراسة المنظمة وفهم المتغيرات المؤثرة بها ، بسبب الاهتمام بتحقيق الكفاءة في تنفيذ المشروعات الدفاعية كما أن من بين العوامل التي أدت الى زيادة الاهتمام بدراسة المنظمة هو تعاظم دور نقابات العمال والتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، وتزايد ظاهرة انفصال الملكية عن الادارة (نموذج الشركة المساهمة والمنشأة العامة ، مثلاً) وبالالي بروز (الادارة المهنية) أو الادارة كمهنة ، وتوسع حجم المنظمات ، والانتاج على النطاق الواسع، وزيادة درجة تعقيد المنظمة وتفاعلها المتزايد مع المتغيرات المتحركة للبيئة الأوسع التي تعيش فيه ، هذا غير اللمنافسة بين مختلف أنواع المنظمات لتحقيق مستويات أعلى من كفاءة الأداء.

وهكذا تصاعد الاهتمام في تطوير نظرية المنظمة، وثبتت النظرية أقدامها بين بقية العلوم الاجتماعية، فقد تنامت التوجهات العلمية لدراسة الفرد وعلاقته المتفاعلة مع الجماعات الصغيرة من

خلال المنافع التي أخذت تتحقق بسبب التكامل الحي بين أوجه نشاط الفرد والجماعة في تحسين وتطوير عمل المنظمات والانعكاسات الايجابية لذلك في تطوير المجتمع ككل باعتباره منظمة كبيرة تتفاعل وتتكامل فيها العلاقات الانسانية.

هناك حقائق أساسية عن المنظمة أهمها:

١- وجود مجموعة من الأفراد.
٢- السعي لتحقيق أهداف معينة.
٣- سيادة التنظيم الرسمي لعلاقات الافراد فيها.
٤- نشوء العلاقات غير الرسمية فيها نتيجة للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد.
٥- تفاعل المنظمة مع البيئة.

أنواع المنظمات

يمكن تمييز أنواع المنظمات وفقاً لمجموعة من قواعد التبويب الآتية:

أولاً:- طبيعة تكوين المنظمة : حيث يمكن تبويب المنظمات وفقاً لهذا النوع كما يأتي:

أ- المنظمات الطبيعية (Natural or Spontaneous Organizations): مايطلق عليها بمنظمات الأمر الواقع مثل الأسرة، الأمة، المؤسسة الدينية
ب- المنظمات المكونة (Formed Organizations): هي التي تسهم في تحقيق أهداف معينة، في إطار الظروف البيئية وغيرها من الأفراد والجماعات سيما في تكوينها والانتماء لها لتحقيق العوامل المؤثرة الأخرى ، مثال عليها (منشآت الأعمال ، الجامعات، المدارس والمستشفيات، والمنظمات الثقافية، والنوادي... الخ)

ثانياً:- دوافع الانتماء للمنظمة

أ- الدوافع الذاتية للانتماء: تشكل الدوافع والرغبات الشخصية، أو الذاتية في الانتماء أساساً لتكوين هذه المنظمات التي من بينها نقابات العمال، والمنظمات المهنية، والجمعيات التعاونية ، وجمعيات الهوايات.
ب- الدوافع الاجتماعية للانتماء: يستهدف الفرد من خلال انتمائه لهذه المنظمات إسداء الخدمة للمجتمع بصرف النظر عن الفائدة الشخصية المراد تحقيقها، مثل (جمعيات الرفق بالحيوان والجمعيات الخيرية، وجمعيات الخدمات الاجتماعية).

ثالثاً:- نوع الملكية

أ- المنظمات العامة (الاشتراكية): تتمثل بالمنظمات التي تقوم الدولة (نيابة عن المجتمع) بإنشائها حسب طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي، وهي تضم مجموعتين

- **(منشآت القطاع العام الاشتراكي) وهي منظمات تستهدف تحقيق المردود المادي او الاقتصادي من عملياتها**
- **دوائر الدولة التي تستهدف تقديم الخدمة العامة للجمهور المستفيد منها بكفاءة**

ب- المنظمات الخاصة:وهي المنظمات التي يمتلكها القطاع الخاص وتقسم إلى مجموعتين

- **منشآت الاعمال الخاصة (الشركات المساهمة، وذات المسؤولية المحدودة ، وشركات التضامن، والمنشآت الفردية).**
- **المنظمات الخاصة الأخرى التي تستهدف تقديم الخدمة العامة، كالجمعيات الخيرية، والنوادي.**

ت- المنظمات المختلطة: وهي المنظمات التي تشترك الدولة والقطاع الخاص في ملكيتها وذلك بموجب نسب تحددها الدولة. مثال (شركات القطاع المختلط الصناعية، والزراعية ، والسياحية)

رابعاً:- حجم المنظمة: يمكن تصنيف المنظمات على وفق حجمها الى ثلاثة أنواع:

أ- المنظمات الكبيرة: هي المنظمات التي غالباً ما تتجاوز أعداد الطاقات البشرية العاملة فيها (عدد أعضائها) عشرات أو مئات الآلاف أو الملايين من الأفراد ، ويغلب ظهور هذه المنظمات في الدول المتقدمة صناعياً.

ب- المنظمات المتوسطة: هي المنظمات التي غالباً ما يكون حجم الطاقات البشرية العاملة فيها الآلاف من الأفراد.

ت- المنظمات الصغيرة: هي المنظمات التي يكون فيها عدد الأفراد بأعداد قليلة لا تتجاوز المئا من الأفراد أو أقل من ذلك.

خامساً:- مستوى استخدام التكنولوجيا

أ- حسب كثافة استخدام التكنولوجيا: تقسم حسب هذه القاعدة الى ثلاثة أنواع

١-المنظمات ذات التكنولوجيا المتطورة (العالية).
٢- المنظمات ذات التكنولوجيا المتوسطة
٣- المنظمات ذات التكنولوجيا المنخفضة

ب- حسب طبيعة الانتاج: تقسم المنظمات حسب هذه القاعدة الى ثلاث مستويات

١- المنظمات ذات الانتاج الواسع أو الكبير

٢- المنظمات ذات الانتاج المستمر
٣- الانتاج على اساس الوجبات الصغيرة

سادساً:- طبيعة نشاط المنظمة أو القطاع الذي تعمل فيه

أ- القطاع الاقتصادي
ب- القطاع الصناعي
ت- القطاع الزراعي
ث- القطاع الصحي

سابعاً:- الموطن أو الاقليم في إطار العلاقات القانونية أو السياسية: يمثل هذا المعيار طبيعة أو موطن المنظمة أو الاقليم اللذي تعمل فيه وذلك في اطار علاقاتها القانونية والسياسية، وتقسم على هذا الاساس الى ثلاثة أنواع

أ- المنظمات الدولية (العالمية) والاقليمية: وهي المنظمات التي تتجاوز انشطتها وعلاقاتها الحدود الاقليمية للاقطار التي أسست أو تعمل فيها، حيث أن خدماتها الى اقطار متعددة، وقد تكون هذه المنظمات اقليمية أي محصورة بعدد من الدول في إقليم أو منطقة معينة ، أو أن تمتد لتشملل معظم أو كل دول العالم في نشاطات معينة. أو أن تمتد لتشمل معظم أو كل دول العالم في نشاطات معينة، (هيئة الأمم المتحدة ، والمنظمات المتفرعة عنها ، كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية، ومنظمة الطيران الدولية ومنظمة الصليب الاحمر ...الخ)
ب- المنظمات القطرية أو (الوطنية):يمثل هذا النوع من المنظمات تلك العاملة ضمن حدود القطر الواحد في اطار حقوقه السيادية ، وهي تعمل على مستوى القطر ككل
ت- المنظمات المحلية: يقتصر دور أو نشاط هذه المنظمات على جزء من القطر الواحد كالمدينة أو القرية وغالباً مايكون أعضاؤها من أبناء المنطقة أو المحلة ذاتها.

ثامناً:- درجة الاعتماد : تُبوب المنظمات حسب هذه القاعدة إلى نوعين هما

أ- المنظمات المستقلة: تضم المنظمات الرئيسة أو المنظمات الم التي تتسم بالاستقلال وعدم الاعتماد على غيرها من المنظمات الأخرى مالياً وفنياً وادارياً. وغالباً ما تكون هذه المنظمات ذات أحجام كبيرة ومتوسطة أو صغيرة لكنها مستقلة إدارياً ومالياً وفنياً. أي غير تابعة أو مرتبطة بغيرها من المنظمات الأخرى لدرجة ملحوظة.

ب- المنظمات التابعة: غالباً ماتكون هذه المنظمات متوسطة أو صغيرة الحجم ترتبط بغيرها من المنظمات الأخرى مالياً أو إدارياً أو فنياً، وغالباً ماتكون فروعاً لمنظمات كبيرة ومرتبطة أو تابعة لها، في النواحي المتعلقة بالأنشطة التي تؤديها.

من خلال ذلك نعرف أن المنظمات متعددة الأغراض والأهداف والاتجاهات وذات أنواع مختلفة تبعاً لطبيعة المتغيرات المؤثرة فيها من الداخل أو الخارج.